

## أثر رفع أسعار الفائدة أو تخفيضها على الالتزامات التعاقدية في التشريع الأردني

### The Impact of Raising or Lowering Interest Rates on Contractual Obligations in Jordanian Legislation

د.محمد محمود سعيد الداوود

Dr. Mohammad Mahmoud Said AlDawoud

أستاذ مساعد في القانون التجاري - كلية الحقوق - جامعة الزرقاء الخاصة - الأردن

[MALDAWOU@ZU.EDU.JO](mailto:MALDAWOU@ZU.EDU.JO)

#### الملخص

وضح هذا البحث أثر تعديل أسعار الفائدة بالتخفيض أو الرفع على الالتزامات تعاقدية على المقترضين، حيث ان المستهلك هو الطرف الاضعف في عقد القرض البنكي لذلك فان المستهلك المالي او العميل اولى في رعاية مصالحه ولاسيما في ميدان رفع سعر الفائدة والاسس القانونية لهذا الرفع في سعر الفائدة في فترة سداد القرض ذلك أن البنوك لا تستطيع تخفيض أو رفع اسعار الفائدة على المقترضين تلقائياً، حيث أن تغيير أسعار الفائدة، سواء انخفاضاً أو ارتفاعاً محدد بعدد مرات في العام بموجب العقد الموقع يلتزم بها البنك وتحدد العقود وفق التعليمات والقوانين النافذة. وقد تطرق البحث الى تعريف سعر الفائدة وخصائصها وكذلك أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي و من ثم تم استعراض موقف القضاء الاردني من رفع سعر الفائدة من خلال استعراض بعض قرارات لمحكمة التمييز الأردنية وخلص البحث لمجموعه من النتائج والتوصيات اهمها إن البنوك تتعامل مع أسعار الفائدة على قاعدة التنافس الحر استنادا لسياسة محددة يتبعها كل بنك على حدة وفق المخاطر والتركيزات الائتمانية لكل عميل، ومن هنا فإن تعاطيها مع هذا البند يتم ضمن آليات حددتها تعليمات البنك المركزي والتنافسية التي تحكم آلية عمل السوق الذي يضم 24 بنكاً في الأردن مما يستدعي ضرورة تطرق المشرع الاردني من خلال نص واضح وصريح الى مدى احقيه البنك في رفع سعر الفائدة من عدمه من خلال قانون البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: البنوك، البنك المركزي، المستهلك المالي، سعر الفائدة، القرض.

## Abstract

This research examines the impact of interest rate adjustments, whether increases or decreases, on borrowers' contractual obligations. Since the consumer is the weaker party in a bank loan contract, it is essential to prioritize the financial consumer's or client's interests, particularly in matters related to raising interest rates and the legal foundations for such increases during the loan repayment period. Banks cannot automatically raise or lower interest rates for borrowers; any changes to interest rates, whether upward or downward, are contractually predetermined and regulated by the laws and instructions in effect. The research defines interest rates, their characteristics, and the effects of interest rate changes on financial consumers. Additionally, it reviews the stance of Jordanian courts on interest rate increases by analyzing decisions issued by the Jordanian Court of Cassation.

The study concludes with several findings and recommendations, notably that banks operate on the principle of free-market competition, following specific policies based on credit risk and concentration for each client. Therefore, banks adhere to mechanisms outlined by central bank regulations and the competitive framework governing the market, which includes 24 banks in Jordan. This highlights the need for the Jordanian legislator to address the extent of a bank's right to raise interest rates through explicit and clear provisions in the Central Bank Law.

**Keywords: Banks, Central Bank, Financial Consumer, Interest Rate, Loan.**

## المقدمة

كان لجائحة كورونا التي بدأت في نهاية عام 2019 ومشاكل سلاسل التوريد وقيام العديد من الدول باتباع سياسة التيسير الكمي وضخ كميات كبيرة من السيولة في الإقتصاد الى جانب الحرب الروسية الأوكرانية أثر مباشر في ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والمعادن خلال الفترة الماضية. وبهدف مكافحة ارتفاع أسعار (التضخم) والمحافظة على العملات من الإنهيار واستجابة لقرارات البنك الإحتياطي الفيدرالي برفع اسعار الفائدة بشكل متواصل خلال عام 2022 وخلال الربع الأول من العام الحالي، قامت البنوك المركزية حول العالم برفع معدلات الفائدة لعدة



مرات للسيطرة على معدل التضخم. وقد كان للإجراءات التي قام بها البنك المركزي ورفع أسعار الفائدة آثار على العديد من المتغيرات والقطاعات.<sup>(1)</sup>

ولسعر الفائدة دور فعال في النشاط الاقتصادي لأي دولة، نظراً للآثار الهامة التي ترتبها في جميع القطاعات الاقتصادية والمالية، إذ تعتبر أسعار الفائدة من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في الائتمان المصرفي، وبالتالي حجم العرض النقدي والذي يعكس التوجه الاقتصادي في تشجيع الاستثمار أو الحد منه أو كبح جماح التضخم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، إذ تلجأ بعض الدول في سياساتها النقدية مثلاً إلى معدل الفائدة دون مخاطرة وذلك كما حدث مع البنك الفدرالي الأمريكي في أزمة الكساد الكبير، أو إلى معدلات فائدة سالبة وهي سياسة نقدية غير تقليدية يتم اللجوء إليها عندما تبوء جميع محاولات إنعاش الاقتصاد بالفشل في حالات الانكماش الاقتصادي، خصوصاً أن تلك الفترات تشهد قيام الشركات والأفراد بتكديس الأموال عوضاً عن الإنفاق والاستثمار، وكانت بدايتها في البنوك السويسرية في بداية السبعينات لتعزيز قيمة عملتها، كما استعملت في يناير من سنة 2016 عندما فاجأ بنك اليابان الأسواق العالمية عبر اعتماده لأسعار فائدة سالبة للمرة الأولى في تاريخه.<sup>(2)</sup>

تأثير ارتفاع سعر الفائدة وقيمة الدولار يؤثر على ثلاث قنوات رئيسية، هي: أسعار الصرف والتبادل التجاري والتدفقات النقدية، وتعتمد طبيعة التأثير على نظام سعر الصرف المتبع في الدولة. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، فإنه عندما تبدأ أسعار الفائدة على الدولار بالارتفاع وتكون السياسة النقدية مرغمة على رفع أسعار الفائدة المحلية، فمن المتوقع بأن يكون له تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

وتأثير السياسة النقدية يكون من خلال تغيرات أسعار الفائدة، حيث أن منهجية السياسة النقدية تستخدم الأدوات التي ترتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومن ضمنها ظاهرة التضخم وكيفية معالجتها، والمحافظة على المستويات للمنخفضة لها، ومن أشهر أدوات السياسة النقدية عمليات إعادة الخصم والقرض وكذلك عمليات السوق المفتوحة.<sup>(3)</sup>

وبناء على ما تقدم، ونظراً لأهمية سعر الفائدة والأثر المترتب على تغييره سواء على المستهلك المالي أو في تحديد مدى ربحية البنك، فإنه لا بد من البحث في مفهوم سعر الفائدة وبيان الأثر المترتب على تغييره وذلك في ظل تعليمات البنك المركزي وقرارات محكمة التمييز الأردنية.

(1) ربيع، رجاء (2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص12.  
(2) غطاس، فاتح (2019)، أثر التضخم على سعر الفائدة "سعر خصم لبنك الجزائر" دراسة قياسية للفترة 1990-2017، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص6.  
(3) عناية، غازي حسين (1996)، التضخم المالي، ط2، دار شهاب للنشر، الجزائر، ص9.

## مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في بيان الطبيعة القانونية لرفع سعر الفائدة على المستهلك المالي في الالتزامات التعاقدية البنكية لعقد القرض البنكي بإرادة البنك المنفردة حيث ان قرارات محكمه التمييز الأردنية جاءت متناقضة بين مؤيد ومعارض ولم تضع معياراً لرفع سعر الفائدة وأن رفع اسعار الفائدة على قروض الأفراد أو تخفيضها يتم ضمن آليات اصدرها البنك المركزي تلتزم بها جميع البنوك العاملة في المملكة، تختلف باختلاف الاتفاقيات التي يوقعها العميل مع البنك كمقترض.

## أسئلة البحث

يتمحور البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما المفهوم القانوني لسعر الفائدة؟

ما هو التبرير النظري لسعر الفائدة؟

ما مدى أحقية البنك برفع سعر الفائدة؟

مامدى أثر تغير سعر الفائدة على الالتزامات التعاقدية للقروض البنكية؟

## أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كون موضوع تغير سعر الفائدة وأثره على الالتزام التعاقدى للمستهلك المالي يعد من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها والمعقدة في تحليلها ودراستها، كذلك الاهتمام بتقلبات معدلات التضخم ومدى تأثيرها على سعر الفائدة الذي يحدده بنك المركزي الأردني كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي بناءً على عكسية بين معدلات الفائدة وسوق الأوراق المالية. عندما ترتفع أسعار الفائدة، تنخفض أسعار الأسهم. تصبح السندات أكثر جاذبية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة، يمكن أن يجعل اقتراض الأموال للشركة أكثر تكلفة، ما يعني أن لديهم أموالاً أقل للاستثمار مرة أخرى في الشركة واستقراراً أقل للتدفق النقدي، وهذا يضغط عادةً على أسعار الأسهم، وفي المقابل عندما تنخفض أسعار الفائدة يحدث عكس كل ما سبق.

## أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على مفهوم سعر الفائدة.
2. البحث في الخصائص والنظريات المتعلقة بسعر الفائدة.
3. التعرف على العوامل المؤثرة على سعر الفائدة.
4. بيان أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي.

5. بيان مدى أحقية البنك برفع سعر الفائدة وموقف محكمة التمييز الأردنية من ذلك ضمن إطار تعليمات البنك المركزي.

### نطاق البحث

المملكة الأردنية الهاشمية، تعليمات البنك المركزي، والكثير من الشروحات الفقهية والآراء القانونية واحكام محكمة التمييز الأردنية.

### منهجية البحث

سيتم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال بيان أثر تغير سعر الفائدة على الالتزام التعاقدى المستهلك المالي، بالإضافة إلى أن هذا المنهج يعمل على تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون وتعليمات البنك المركزي وقرارات محكمة التمييز الاردنية.

### المبحث الأول

#### ماهية سعر الفائدة

سعت البنوك لرفع أسعار الفائدة والذي يعتبر الأداة النقدية الأبرز لدى كافة البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وبيان أثر رفع سعر الفائدة على المستهلك المالي لا بد من تحديد مفهوم سعر الفائدة من حيث التعريف والخصائص ومن ثم البحث في نظريات سعر الفائدة، وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث الى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف سعر الفائدة وخصائصها

المطلب الثاني: التبرير النظري لسعر الفائدة

#### المطلب الأول

##### تعريف سعر الفائدة وخصائصها

سعر الفائدة على الأموال هو السعر الذي تتبادل به المؤسسات المالية، مثل البنوك والمؤسسات الائتمانية، الودائع المؤقتة بين بعضها البعض لمدة ليلة واحدة. وهذا السعر يحدده البنك المركزي، ويعكس حالة السيولة في النظام المالي ويؤثر على تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية. يعتبر الوسيلة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في التضخم، أي زيادة في مستوى الأسعار. من خلال رفع سعر الفائدة، يقلل البنك المركزي من توافر الأموال للشراء، مما يزيد من تكلفة الاقتراض ويقلل من الإنفاق، وبالتالي يعمل على تقليل التضخم. بالمقابل، عندما يخفض البنك المركزي سعر الفائدة، يزيد من توافر الأموال ويجعل الاقتراض أرخص، مما يشجع على الإنفاق ويعزز النشاط الاقتصادي.

الفائدة في اللغة تعني "الزيادة تحصل للإنسان، وهي اسم فاعل من قولك: فادت له فائدة فيدا، من باب، باع، والفائدة أيضاً ما استفدت من طريقه مال من ذهب أو فضة، أو مملوك، أو ماشية والجمع الفوائد".<sup>(1)</sup> والفائدة في الاصطلاح تعني "مبلغ يدفع مقابل اقتراض رأس المال ويعبر عنه عادة ك معدل الفائدة أو نسبة مئوية".<sup>(2)</sup>

وفي تعريف اخر لها بأنها "ثمن رأس المال النقدي أي بمعنى هي ثمن مبادلة القيمة الآنية بقيمة أجلة أو القيمة الحالية بقيمه مستقبلية وبالتالي فهي عائد الإقراض وكلف الاقتراض".<sup>(3)</sup>

فالفائدة تشمل معنيين عام وخاص، والمعنى العام للفائدة أنها مطلق الزيادة التي تحصل للإنسان من شيء له، فالفائدة ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنها حاصله منه، أما المعنى الخاص للفائدة فهي الزيادة المستفادة من طريق مال آخر، كالميراث أو الهبة أو العطية.<sup>(4)</sup>

أما فيما يتعلق بتعريف سعر الفائدة، فقد تعددت الآراء الفقهية حول هذا الموضوع، فهناك من عرف سعر الفائدة بأنه " دخلا على شكل نسبة مئوية تعطى كعلاوة لإقراض المال".<sup>(5)</sup>

وعرف أيضا بأنه " التنازل عن القوة الشرائية في الوقت الحاضر من قبل المقرض كضمان للقرض".<sup>(6)</sup> وفي تعريف اخر لسعر الفائدة بأنه "المبلغ الذي يدفعه المقترض كتعويض عن استخدام المال المقترض، أو المبلغ الذي يتلقاه عن إيداع أمواله في مؤسسة مصرفية أو غيرها ويكون هذا المبلغ محددًا على شكل نسبة مئوية سنوية من المبلغ الأصلي".<sup>(7)</sup>

كما تعددت تعريفات سعر الفائدة عند الاقتصاديون، حيث عرف سعر الفائدة بأنه "الثلث المدفوع مسبقاً مقابل استخدام النقود ويعبر عن هذا الثلث بطريقة نسبة مئوية من رأس المال والفائدة التي يدفعها البنك على النقود المودعة لديه أو الفائدة التي تفرض من قبل البنوك على النقود التي يقترضها العملاء".<sup>(8)</sup>

(1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (2010)، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

(2) البرماوي، راشد (1971)، الموسوعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص142.

(3) البكري، انس، والصافي، وليد (2002)، الأسواق المالية، دار المستقبل، عمان، الأردن، ص45.

(4) عيد، عادل عبد الفضيل (2011)، نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، ص60.

(5) ربيع رجاء، مرجع سابق، ص15.

(6) الزيادين، جميل (1999)، اساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص179.

(7) عناية، غازي حسين، مرجع سابق، ص19.

(8) عمر، حسين، (1992)، الموسوعة الاقتصادية، ط4، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، ص341.



وفي تعريف اخر بأنه "معدل الفائدة التي على أساسها يحسب المصرف مقدار الفائدة التي يتقاضاها على قرض لمدة معينة من الزمن، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعبر عن القوة الشرائية للفائدة، أي سعر الفائدة مقروناً بمعدل التضخم في البلد".<sup>(9)</sup>

وعرف أيضاً بأنه "ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل، وبمعنى آخر فإنه يقيس ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم".<sup>(10)</sup>

أما سعر الفائدة المصرفية يعرف بأنه "نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية بالإضافة الى النسبة التي يقوم بدفعها للإيداعات التي تقوم بها البنوك التجارية سواء أكانت هذه الاستثمارات ليوم واحد أو شهر أو يزيد، وتحدد نسبة الفائدة كنسبة من رأس المال المقترض أو المودع ويتم ضبط أسعار الفائدة التي تمنح للمقترضين من قبل البنوك التجارية عن طريق معدل الفائدة على القروض من البنك المركزي، إذ لا يمكن للبنوك التجارية أن تقرض بمعدل فائدة أقل من المعدل الذي يتقاضاه البنك المركزي منها".<sup>(11)</sup> ومن خلال هذه التعريفات لسعر الفائدة، يرى الباحث أنه يمكن القول بأن سعر الفائدة هو المبلغ المقترض والذي يدفعه المقترض للمقرض من أجل الزمن الذي يتمتع به في استخدام المال المقترض لحين السداد.

إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى التقليل من عمليات الاقتراض بالتالي خفض نسبة السيولة مما يؤدي إلى تقليل نسبة التضخم، أما في حالة انخفاض سعر الفائدة فسيستجبه المستثمرون للاقتراض الزيادة رأس المال والحصول على عائد أكبر من سعر الفائدة.<sup>(12)</sup>

بالإضافة لذلك يتناسب سعر فائدة البنك المركزي مع الحالة الاقتصادية للدولة، فعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود يلجأ البنك المركزي الى تخفيض نسبة الفائدة مما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض وبالتالي تزداد الأموال المتاحة للإقراض سواء للأفراد أو الشركات، مما يؤدي الى رفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا ما استغلت هذه الأموال في إنشاء مشاريع تنموية واقتصادية، أما في حالة التضخم فيلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة على البنوك التجارية مما يقلل من رغبتها في الاقتراض وبالتالي تقوم البنوك برفع معدلات الفائدة على قروضها مما يقلل الطلب على النقود وبالتالي تعالج الفجوة التضخمية في الاقتصاد.<sup>(13)</sup>

(9) كراجة، عبد الحلیم واخرون (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص70.

(10) الأمين، عبد الوهاب (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة عمان الاهلية، عمان، الأردن، ص34.

(11) الفرخان، أسامة (2002)، محددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص21.

(12) عجولي، خالد (2009)، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الازمة المالية الراهنة،

بحث منشور، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص35.

(13) الفرخان، أسامة، مرجع سابق، ص27.

كما أن هناك علاقة بين معدل الفائدة والعديد من العوامل الاقتصادية الأخرى، وقد وضحت العلاقة بأنها إما أن تكون طردية أو عكسية، وضح العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة وقد تبين ارتباط المتغيرين بعلاقة سببية قوية واتجاه العلاقة كان موجبا أو طرديا، أي أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد التضخم أي أن رفع سعر الفائدة سيدفع بالمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية الزيادة في تكاليف التمويل التي يتحملوها، مما يؤدي إلى رفع مستويات التضخم، وكانت العلاقة تبادلية بمعنى أنه كلما زاد التضخم زاد سعر الفائدة لتعويض المودعين عن انخفاض القوة الشرائية لودائعهم أي انخفاض السعر الحقيقي للفائدة.<sup>(14)</sup>

أما عن العلاقة بين معدل الفائدة والناتج المحلي الإجمالي، إذ يرى البعض أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع الدخل وبارتفاع الدخل قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول المالية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة، كما أن ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأرصدة النقدية وذلك عند توقع عائد أكبر من معدل الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة. وأن سعر الفائدة هو الثمن المقابل لاستخدام هذا المال سواء اقتراضه والاستثمار به أو إبداعه في البنوك والحصول على الفائدة بدلاً من استفادة البنك من هذا المال.<sup>(15)</sup> وعليه، فإن سعر الفائدة ويمثل ثمن التخلي عن النقود أو رأس المال، وتستعمله الدولة أداة لضبط الأسواق وتوجيه النشاط الاقتصادي، فأى تغير ولو كان طفيفاً يطرأ عليه يؤثر في حركة الأموال في المجتمع وتوجهات الاستثمار سواء أكان مباشراً على شكل مشروعات أم غير مباشر في الأوراق المالية، إذ تنتقل التغيرات في عرض النقود إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال معدلات الفائدة مما يعد سبباً رئيساً في التركيز عليها في الحكم على السياسة النقدية، فالتغيرات في عرض النقود تحدث بدورها تغيرات في معدلات فائدة الأسواق وحينها تؤثر في قرار شراء العوائل للدور والسيارات وفي قرار الشركات المتعلقة بالأصول والمصانع والمعدات، وبالتالي فهو ثمن مثل أي شيء غيره يتحدد بالعرض والطلب، صغر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذ المقترض كإيراد من القروض التي تمنحها، بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض ولذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة.<sup>(16)</sup>

(14) كراجة، عبد الحليم واخرون، مرجع سابق، ص 78.

(15) عجولي، خالد، مرجع سابق، ص 36.

(16) خلف، فليح (2006)، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ص 65.

وبناء على كافة ما تقدم، نرى أن سعر الفائدة يختلف تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي والأدوات المالية وامكانية تسويقها ودرجة مخاطرها، إذ لا يوجد سعر فائدة ثابت وإنما متغير، وظهرت العديد من النظريات لسعر الفائدة وستقوم بالمطلب التالي ببيانها.

## المطلب الثاني

### التبرير النظري لسعر الفائدة

تعد اسعار الفائدة قوام النظام النقدي والمالي نظريا وعمليا في المنظومة الرأسمالية. غير أن التبرير النظري لسعر الفائدة في مختلف النظريات الاقتصادية يعاني من أوجه قصور خطيرة. فقد سمحت دراسة وتحليل سعر الفائدة من حيث الوجود والتبرير، من خلال تحليل جل نظريات الفائدة، إلى الوقوف على حجم القصور الذي يشوبها، وذلك إما بارتكاز بعض هذه النظريات على مفاهيم خاطئة كلياً. وإما بارتكاز بعضها على تعميم استخدام سعر الفائدة بموجب تبرير هش لحصول المقرض على الفائدة فقط، أو تحت تبرير دفع المقترض للفائدة. وهناك من النظريات من حاولت دون جدوى تبرير سعر الفائدة بأكثر من عامل حيث تعددت النظريات واختلفت في تحديدها لمفهوم سعر الفائدة، وسوف نتناول هذه النظريات كما يلي:

### النظرية الأولى: النظرية الكلاسيكية

تعرف بنظرية الادخار والاستثمار فهي تنطلق من الفكر التقليدي المبني على الادخار والاستثمار واللذان يعتبران دالة للفائدة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن النقود حيادية وإن سعر الفائدة متغير حقيقي ينتج عن تفاعل الطلب على الاستثمار والعرض من الادخار، وأن العلاقة بين الكمية المعروضة وسعر الفائدة علاقة طردية، أما الطلب فيكون محكوم بالإنتاجية الحدية لراس المال وتكاليف الإقراض وتكون العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر الفائدة، أي أن سعر الفائدة يعتبر السعر الوحيد الذي يحقق التوازن بين عرض الادخار والطلب على الاستثمار.<sup>(17)</sup>

ويتحدد سعر الفائدة من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية في السوق من خلال الطلب على الاستثمار الذي يقبل عليه رجال الأعمال والمنتجون ومن خلال عرض المدخرات الخاصة بالأفراد والعائلات ومؤسسات الأعمال وغيرها، من جهة أخرى حيث يقوم المدخرون بعرض مدخراتهم بينما يقوم المستثمرون بطلبها، وعند سعر التوازن تحصل عملية رضي الطرفين على نسبة الفائدة التي يطلبها المدخرون ويرضى المستثمرون بدفعها.<sup>(18)</sup>

(17) فرحان، أسامة، مرجع سابق، ص31.

(18) بلعوز، بن علي (2004)، أثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص20.

### النظرية الثانية: النظرية الكينزية

يرى أصحاب هذه النظرية بأن الفائدة ثمن النقود، أي ثمن التنازل عن السيولة لذلك فهي تتحدد كأى سلعة أخرى بعرض النقود والطلب عليها أي بكمية النقود وبتفضيل السيولة، ويقصد بعرض النقود هو كمية النقود المعروضة والموجودة في بلد معين، ويشمل جميع وسائل الدفع أي بمعنى النقود بالمعنى الاقتصادي والنقود المساعدة، والنقود الكتابية، أما الطلب على النقود فيقصد به كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بشكل نقود (سائلة) ويعبر كينز عن الطلب على النقود بـ (التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة).<sup>(19)</sup>

ويرى كينز أن سعر الفائدة يعمل على تحقيق التعادل بين الطلب على النقود للاحتفاظ بها وبين العرض الكلي للنقود، حيث يفترض كينز أن الادخار غير مستقل عن الاستثمار، إذ أن زيادة الاستثمار مثلاً تعني زيادة التوظيف والدخل ومن ثم زيادة الادخار وعليه فلا يمكن القول بأن سعر الفائدة يتحدد بالتعادل بين الادخار والاستثمار، وقد أبرز كينز مفهوماً آخر للفائدة، حيث بين أن الفائدة ليست عائد الحرمان أو الانتظار، كما حدده الكلاسيكيون إنما تمثل الفائدة عائد تنازل عن السيولة، بمعنى أن سعر الفائدة يعتبر ثمن السيولة.<sup>(20)</sup>

### النظرية الثالثة: النظرية الحديثة فريدمان

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الفائدة يتحدد بوساطة قوى الادخار والإنتاج فلو أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة لاستطاعت السلطات النقدية أن تدفعه إلى أي مستوى ترغب فيه، وبذلك تربط المدرسة الحديثة سعر الفائدة بالإنتاج أي بالطلب على الاستثمار وظروف الإنتاج في كل دولة، وهذه النظرية تقوم على العديد من الأفكار للنظريات السابقة حيث أن فريدمان يؤمن بجمادية النقود كالكلاسيك، ويقول أن الأصول والنقود المالية الأخرى هي بدائل للعديد من أشكال الثروة كما هي موجودة كينز، كما إن فريدمان آمن بفرضية فيشر التقليدية فقد افترض أن معدل الفائدة الاسمي المتوقع (ir) يعبر عنه بمحاصل جمع الفائدة الحقيقية المتوقعة (in) مع التضخم.<sup>(21)</sup>

وعليه، ووفقاً لنظرية فريدمان الجديدة فإنه توجد علاقة طردية بين معدل الفائدة الاسمي المتوقع والنتائج المحلي الاسمي المتوقع، ويعتبر عرض النقود متغير خارجي يتم تحديده من قبل السلطة النقدية، حيث يؤثر عرض النقود على الناتج الكلي في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، إن سرعة دوران النقود غير مستقرة، إلا أنه يمكن التنبؤ بها من خلال دالة الطلب على النقود، ويعتبر الطلب على النقود مثل الطلب على أي سلعة يتم

(19) مصطفى، احمد فريد (2009)، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص131.

(20) بلعوز، بن علي، مرجع سابق، ص23.

(21) مصطفى، احمد فريد، مرجع سابق، ص134.

تحديده من خلال تكلفة الاحتفاظ، أن الفرد يعتمد على العوائد المنتظرة للأصول المكونة للثروة سواء كانت حقيقية أو نقدية أو مالية عند اختياره للنقود. (22)

### النظرية الرابعة: نظرية تفضيل السيولة

من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية أن أثر التغيرات في العرض النقدي على سعر الفائدة مع بقاء العوامل الأخرى (المتغيرات) على حالها كما يراها فريدمان يسمى بأثر السيولة، حيث أن هذا الأثر مجرد من آثار التغيرات في العرض النقدي، وهو الأثر المباشر للتغير في العرض النقدي على سعر الفائدة، فالتغير في العرض النقدي قد يظهر أثره على متغيرات أخرى مثل (الدخل، الأسعار، التضخم المتوقع، وهذه المتغيرات قد يظهر لها أثر على سعر الفائدة وتؤدي إلى ارتفاعه، وان أثر التغير في العرض النقدي على سعر الفائدة يسمى بالأثر المباشر للتغير في العرض النقدي على سعر الفائدة، وبهذه الحالة نستطيع القول بان أثر السيولة يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ويعتبر من الآثار المباشرة، أما تأثير العرض النقدي على الدخل والمستوى العام للأسعار والتضخم المتوقع فيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهو من الآثار غير المباشرة. (23)

### المبحث الثاني

#### تغير سعر الفائدة وأثره الالتزامات التعاقدية على المستهلك المالي

تتخذ البنوك المركزية وبعد دراستها واقع النمو الاقتصادي الوطني ومؤشرات الاقتصاد العالمي قرارات تهدف إلى خفض وتيرة النمو الاقتصادي الأخذ في الانتعاش، وذلك للتحكم والسيطرة على درجات نموه ليتوافق مع معدلات النمو السنوية وضمان عدم تسارعها وتجاوز تلك المعدلات بغرض السيطرة على التضخم الذي يجعل من توافر السيولة سببا في خفض قيمتها الشرائية، ولكي تتم السيطرة على السيولة تقوم البنوك برفع معدلات الفائدة بتشجيع الفوائض المالية العالية لإيداعها بالبنوك وأخذ فوائد عليها بنسب مرتفعة نسبيا بعد اتخاذ قرار رفع الفائدة (24)، لذلك لا بد من بيان الأسباب المؤدية تغير سعر الفائدة والأثر المترتب على تغير هذا السعر على المستهلك المالي.

وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث الى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أسباب تغير سعر الفائدة

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي

(22) فرحان، أسامة، مرجع سابق، ص35.

(23) أبو الفتوح، أحمد (1998)، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص132.

(24) عبد القادر، متولي (2010)، اقتصاديات انقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص162.

## المطلب الأول

### أسباب تغير سعر الفائدة

تتعد الأسباب والعوامل المؤدية الى تغير سعر الفائدة وسنبرز اهم هذه الأسباب تباعاً:

#### أولاً: السياسة النقدية

تتبع البنوك أثناء قيامها بالعمليات المصرفية كالإقراض والإيداع سياسية نقدية معينة، بحيث إذا أراد البنك المركزي التوسع في نشاطاته من عمليات الائتمان المصرفي فإنه يلتجأ لهذه السياسة وذلك بتخفيض سعر الفائدة وتشجيع البنوك العاملة على التوسيع في منح القروض، والعكس في حالة كون الأداة الأكثر تأثيراً في سعر الفائدة عندما يخفض التكاليف على اقتراضها عن طريق توسعها في إعادة الخصم وذلك عن طريق خفض سعر الخصم وبذلك تزداد قدرة البنوك على الإقراض. (25)

ومن أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في ذلك سعر إعادة الخصم وهي أول أداة استخدمتها البنوك المركزية للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للاقتصاد، وكان بنك انكلترا أول من استعملها منذ العام 1839 واستمر في استخدامها كأداة وحيدة للسياسة النقدية طيلة القرن التاسع عشر ويمثل السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية والمالية القصيرة الأجل والاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية للحصول على موارد نقدية جديدة لتدعيم احتياطاتها النقدية وزيادة مقدرتها على الائتمان وعادة تلجأ البنوك التجارية إلى إعادة خصم بعض أصولها المالية لدى البنك المركزي بوصفه ملجأً أخيراً للإقراض عندما تكون الحاجة إلى سيولة نقدية لتقدمها كقروض إلى الأفراد والمشروعات. (26)

يستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية من جهة وتحديد كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف زبائنهم من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من جهة أخرى ويجري تحديد سعر إعادة الخصم استناداً إلى السيولة المعروضة والمطلوبة في السوق النقدية، فإذا شعر البنك المركزي بوجود سيولة نقدية تتجاوز المستوى المرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان بشكل يهدد استقرار الأسعار في داخل الاقتصاد، سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة ويتم ذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للبنوك التجارية مما يضع قيوداً على قراراتها في خلق الودائع الجديدة ومن ثم

(25) البكري، انس، والصائي، وليد، مرجع سابق، ص 67.

(26) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل (1990)، النقود والبنوك، جامعة بغداد، العراق، ص 80.



ينعكس على رفع سعر الخصم، أي سعر الفائدة التي تفرضها هذه البنوك في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية. (27) وعليه، فإن البنوك التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة.

كما ويعد من أدوات السياسة النقدية أن تتبع البنوك لتغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وهي وسيلة من وسائل السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي للسيطرة على نشاط البنوك التجارية وتوجيهها بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، ومن أجل جعل البنوك التجارية قادرة على مواجهة خطر الإفلاس التي قد تتعرض له في حالات احتمال تزايد السحب غير المتوقع، في آن واحد من قبل المودعين، ثم أنّ هذه الوسيلة تمكن البنك المركزي من تنظيم الائتمان والسيطرة عليه، حيث إن الاحتياطي النقدي القانوني الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية في بداية تأسيسها، يتم تحديده عادة وبحسب القانون إذ لا بد على كل بنك تجاري ومنذ البداية أن يودع نسبة معينة من رأسماله في حساب جار لدى البنك المركزي وعادة هذه النسبة ليست ثابتة، وإنما تتغير بحسب السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي واستناداً إلى الظروف الاقتصادية للبلد. (28)

ويرى الباحث أن البنوك ومن خلال قيامها بأعمالها المصرفية ومنح الائتمان إلى الأفراد والشركات وغيرها تتأثر بنسب الاحتياطي النقدي للبنك المركزي، وهذا الأمر يرتبط بسعر الفائدة ويؤدي إلى تغييره إما بزيادته أو انخفاضه وفقاً للظروف الاقتصادية.

### ثانياً عجز الموازنة

اختلف الفقه في اعتبار أن عجز الموازنة وأثره على سعر الفائدة، إذ يرى أصحاب الرأي الأول للقول بأن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة النقدي ويمكن تفسير هذا التوقع من خلال نظرية الأرصدة القابلة للإقراض، حيث أن زيادة الكميات المعروضة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي زيادة الطلب الحكومي على الأرصدة القابلة للإقراض مع شرط ثبات العوامل الأخرى، حيث أن زيادة الكميات المعروضة تؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، أما أصحاب الرأي الثاني ذهبوا للقول بأن زيادة الإنفاق الحكومي لن يتسبب بالضرورة زيادة معدل الفائدة، بمعنى آخر إن الاحتفاظ بالاستثمار الخاص قد لا يحدث فقط بسبب ارتفاع معدل الفائدة بل بسبب توقعات رجال الأعمال من زيادة الإنفاق الحكومي عبارة عن إجراء وقائي لظروف غير ملائمة. (29)

(27) يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم (2003)، النقود وأعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 54.

(28) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، مرجع سابق، ص 83.

(29) عبد القادر، متولي، مرجع سابق، ص 150.

ويتفق الباحث مع أصحاب الرأي القائل بأن عجز الموازنة والانفاق الحكومي لن يتسبب بالضرورة الى تغير سعر الفائدة.

### ثالثاً: مدة القرض

إن المدة الزمنية للقرض تؤثر على سعر الفائدة حيث أنه كلما طالت مدة القرض تزداد المخاطر المترتبة عليه من احتمالات عدم السداد والتغيرات الخاصة بالمركز المالي للمقترض المرتبطة بحصول التضخم في الاقتصاد، وبالنتيجة يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض الطويل أو المتوسط أي بمعنى أن الفائدة ترتفع كلما زادت الفترة الزمنية. (30)

### رابعاً: معدل التضخم

إن زيادة المستوى العام للأسعار مع ارتفاع معدل التضخم الناتج عن زيادة المعروض من النقود يؤثر على سعر الفائدة عن طريق التأثير في المعدل المتوقع، فمع توقع الأفراد باستمرار الزيادة في الكميات المعروضة من النقود فانهم أيضاً يتوقعون ارتفاع المستوى العام للأسعار ويتوقعون أيضاً ارتفاع التضخم المتوقع، حيث إن تحليل الأموال القابلة للاقتراض قد أوضح أن الزيادة في المعدل المتوقع للتضخم مستقبلاً يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة، وعلى ذلك فان اثر معدل التضخم المتوقع الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع معدل الفائدة استجابة لارتفاع معدل التضخم المتوقع، كما إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سوف يرفع أيضاً معدل الفائدة عن طريق الأثر المتوقع لمعدل التضخم لأن الأفراد ويتوقعون بان التضخم سوف يرتفع على طول السنة وعلى هذا الأساس عندما تكون هناك توقعات بتوقف المستوى العام للأسعار عن الارتفاع فان كل من التضخم والمعدل المتوقع للتضخم، سينخفض راجعاً للصفر عندما يكون هناك أي ارتفاع في سعر الفائدة كنتيجة لارتفاع معدل التضخم المتوقع سوف يعكس اتجاهه. (31)

### خامساً: المخاطر

وتعني مخاطر عدم السداد، إذ أن ما يدفع المقرض إلى رفع أسعار الفائدة في حالة ارتفاع المخاطر وبهذه الحالة يتم فرض أسعار فائدة على المقرضين الذين تكون مراكزهم المالية ضعيفة وتزداد مخاطرهم من خلال عدم القدرة على السداد. (32)

(30) يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم، مرجع سابق، ص55.

(31) البكري، انس، والصايفي، وليد، مرجع سابق، ص70.

(32) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، مرجع سابق، ص85.

### سادساً: عرض النقد

يعرف عرض النقد بأنه مجموع العملة المتداولة مضافاً إليها بعضاً من أنواع الودائع التي تمثل التزاما على المؤسسات المصرفية<sup>(33)</sup>، ويتحكم البنك المركزي بعرض النقد ويحدد عرض النقد معدل التضخم في الأجل المتوسط والطويل، حيث يوجد هناك العديد من العوامل المؤثرة في عرض النقد ومنها الاحتياطات غير المقترضة، الاحتياطات المقترضة الاحتياطات الفائضة، نسبة الاحتياطي القانوني وتحدد جميع هذه العوامل من قبل البنك المركزي، أما العملة في التداول فتحدد من قبل الجمهور، ويحدد الجمهور الطلب على العملة في التداول وعلى الودائع المصرفية، في حين تحدد المصارف التجارية طلبها على الاحتياطات الفائضة، وتشارك مع البنك المركزي في تحديد الاحتياطات الفائضة، وبما أن هناك علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، فالزيادة في النقود تؤدي إلى ظهور الفجوة التضخمية وعليه أشار كينز إلى أن إدارة عرض النقود تترك آثاراً إيجابية وسلبية في الاقتصاد، وبما أن النمو في الطلب الكلي يعتمد بشدة على النمو في عرض النقود، فمن المنطقي أن نقيس حالة السياسة النقدية من خلال معدل نمو عرض النقود.

وبعد ما قمنا ببيان الأسباب التي تؤدي الى تغير سعر الفائدة لابد من البحث في أثر هذا التغير على المستهلك المالي.

### المطلب الثاني

#### أثر تغير سعر الفائدة على التزام المستهلك المالي

إن تغير أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي بانخفاضها وارتفاعها يرتب العديد من الآثار على المستهلكين منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، إذ أن قيام البنوك المركزية بإيجاد الحلول لمواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والوطني من خلال تغيير سعر الفائدة يثير العديد من الإشكاليات التي تواجه المستهلكين الماليين، حيث يطالب بعض رجال الاعمال و المستثمرين أن يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الإقراض لتقليل تكلفة تحويل المشروعات الانتاجية و الاستثمارية ومن ثم زيادة قدرتها على زيادة الانتاج والإحلال محل الواردات و تشغيل العمالة الجديدة و المساهمة في تخفيض معدل البطالة وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين أسعار الأسهم في البورصة، وهذا يعني أن تخفيض سعر الفائدة له العديد من الآثار الإيجابية على المستهلكين، وهذا يؤكد على أن رفع سعر الفائدة يلحق ضرراً بالمستهلكين الماليين، ومن هنا ثار الخلاف حول احقية البنوك في

(33) يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم، مرجع سابق، ص 57.

رفع أسعار الفائدة، فقد ذهب رأي إلى القول بعدم احقية البنك برفع سعر الفائدة على اعتبار انها تضر اضرارا وخيما بالمستهلكين وبالنتيجة بالنمو الاقتصادي.(34).

ويبرر هذا الرأي ما ذهب إليه بالقول بأن رفع أسعار الفائدة له العديد من الانعكاسات السلبية إن كان على الاقتصاد برمته أو على الأفراد بشكل خاص، فانعكاساته على الاقتصاد تتمثل بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع وتيرة الاستثمار، كما يؤدي ذلك لتأثر القطاعات الانتاجية برفع أسعار الفائدة إذ يؤدي إلى عدم الاقتراض أو تأجيل الاقتراض الذي يستهدف مشاريع انتاجية كالتوسع في المشاريع القائمة أو فتح مشروعات جديدة وهذا بدوره يؤدي لإبطاء عمليات التوظيف وزيادة في اعداد عاطلين عن العمل، كما أن الأسواق المالية(35) تتأثر سلباً برفع سعر الفائدة إذ يؤدي ذلك بأن يلجأ المتعاملون في الأسواق المالية والمستثمرون في الأسهم في حال رفع أسعار الفائدة إلى القيام بإيداع أموالهم في البنوك وذلك للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة الأمر الذي يؤدي لانخفاض أسعار الأسهم وعوائد بورصة الأوراق المالية الأمر الذي يؤدي للركود في هذه الأسواق.(36).

### المبحث الثالث

#### دور القضاء في تنظيم سعر الفائدة

#### المطلب الأول

#### عدم احقية البنك برفع اسعار الفوائد على العقود القديمة دون الرجوع للمقترض

الفرع الأول: (الحق القانوني في تحديد الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفوائد للبنك المركزي).

الأصل ان لا يستطيع البنك الدائن بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة عن النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع نسبة الفائدة وأن تكون نسبة الفائدة المعول عليها هي تلك التي جاءت باتفاق الطرفين مكتوبة بخط اليد في العقد دون غيرها من شروط مطبوعة بحسب ما استقر عليه الفقه والقضاء وتأكيدهم بأن الأصل في استحقاق الفوائد الاتفاقيه هو اتفاق الدائن مع المدين، فإذا اتفق الطرفان على

(34) أبو الفتوح، أحمد، مرجع سابق، ص122.

(35) هي سوق ادخار شبه سائل والائتمان طويل الأجل الذي يخصص للتمويل الاستثماري وتلعب أجهزة الوساطة المالية المصرفية واللامصرفية دوراً رئيساً في تكوين هذا السوق ويتوقف نجاحها على مدى وجود المدخرين فضلاً عن توفر مناخ ملائم من حيث كفاءة البنية الأساسية للاقتصاد وملاءمة تشريعات الاستثمار.(الزبيدي، حمزة محمود(2000)، ادارة الاستثمار والتمويل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص25).

(36) النجار، جميل(2022)، قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد مؤشرات السوق المالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، نابلس، فلسطين، المجلد 36، العدد1، 2022، ص41.

سعر معين فلا يجوز للدائن أن يستقل برفعه. مما يعني عدم أحقية البنك برفع سعر الفائدة على العقود السارية بإرادته منفردا دون موافقة المحني، بحيث أن قرارات المركزي برفع سعر الفائدة تسري على العقود الجديدة.

المشرع الأردني منح البنك المركزي الحق في تحديد الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد والعمولات، وهذا ما جاء في نص المادة رقم (43) من قانون البنك المركزي، إذ نصت: " للبنك المركزي أن يصدر للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية للعمل بالاستثمار وفق الشريعة الإسلامية أو أمر تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الإعلام الأخرى يرد فيها ما يلي:

الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء وذلك دون التقييد بأحكام أي تشريع أو نظام آخر يتعلق بالفوائد أو المراجعة. الحد الأدنى والأعلى لمعدلات العمولات التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية وإدارة حسابات العملاء وعلى خدماتهم لهم.

الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة على الودائع لديها. الحد الأدنى للنسبة النقدية من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لمستفيد من الخارج ولبنك المركزي أن يطلب إيداع هذه النسبة أو جزء منها لديه حتى موعد الدفع" (37).

والتشريع الفرنسي يتفق مع الرأي القائل بعدم أحقية البنوك في رفع سعر الفائدة بالإرادة المنفردة حيث نصت المادة 1907 من القانون المدني الفرنسي على أن الفائدة إما قانونية أو اتفاقية ويمكن للفائدة الاتفاقية أن تتجاوز نسبت ما نص عليه القانون ما لم يمنع القانون ذلك ويجب أن تتضمن الفائدة الاتفاقية كتابة. وكذلك اخذ المشرع الفرنسي بصوره جديده من صور الاكراه وهي الاكراه الاقتصادي الذي يكون نتيجة استغلال حاله التبعية والتي نص عليها في المادة 1143 من قانون العقود الفرنسي وجعل جزاء الاكراه في المادة 1142 سببا لبطلان العقد.

اما بالنسبة للقانون الأمريكي حيث السلطة التقديرية الواسعة للقاضي الأمريكي في كافة العقود ولا سيما ايضاً في العقود النموذجية المعدة مسبقاً حيث اعطت السلطة للقاضي في ابطال وتعديل شروط العقد وبذلك فأن شرط رفع سعر الفائدة في القانون الأمريكي يعود للقاضي في اقرار قانونيه رفع سعر الفائدة من عدم جواز ذلك وبناءً على العقد المعروض امامه وبذلك لا يكون التعديل الا من خلال القضاء (38).

(37) المادة رقم (43) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971م وتعديلاته

(38) عبدالله، فاطمه (2020). بطلان العقد لاختلال التوازن المصحف كأثر لعدم تكافؤ المتعاقدين (نظره في القانون الأمريكي ودعوه للإقرار في القانون المصري) بحث منشور في مجله البحوث الفقهية و القانونية، العدد التاسع و الثلاثون، القاهرة .

وجاء في قرار محكمة التمييز بصفتها الحقوقية : "وحيث إن سلطة البنك المركزي في إصدار الأوامر والقرارات بتحديد الحد الأعلى والأدنى لمعدلات الفوائد استناداً إلى المادة المذكورة لا يعني بحال من الأحوال اعتبار ما يصدره من قبيل القواعد المتعلقة بالنظام العام التي تسري بأثر مباشر على ما يستحق في ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها، ذلك أن الأصل في استحقاق الفوائد الاتفاقية هو اتفاق الدائن مع المدين، فإذا اتفق الطرفان على سعر معين فلا يجوز للدائن أن يستقل برفعه ذلك أن أسعار الفائدة الجديدة في حال رفعها من قبل البنك المركزي فتسري على العقود الجديدة المنظمة بعد صدورها أما بالنسبة للعمليات والعقود السابقة على صدورها فإن العبرة تكون لما تم الاتفاق عليه عند التعاقد لما كان ذلك وكانت العلاقة بين الطاعن والمميز ضده تخضع بحسب الأصل لمبدأ سلطان الإرادة فإن قرارات البنك المركزي لا تعتبر على إطلاقها من قبيل القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام ولا يترتب البطلان على مخالفتها فيما تعقده البنوك مع عملائها من عقود مصرفية إلا إذا جاوز سعر الفائدة المتفق عليها ال أقصى الذي تحدده تلك القرارات اعتباراً بأن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو مما يتصل بقواعد النظام العام التي تستوجب حماية الطرف الضعيف في العقد من الاستغلال.

ومؤدى ذلك أن العقود السابقة على صدور قرار برفع الفائدة تبقى محكومة بالاتفاق الجاري بين الطرفين وخاضعة للقوانين التي نشأت في ظلها ولا يغير من ذلك أن يرد شرطاً بالعقد المبرم بينهما على تحويل البنك الدائن رخصة رفع نسبة الفائدة المتفق عليها ودون حاجة لموافقة مجددة من العميل المدين، إذ لا يستطيع البنك الدائن بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة عن النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد عليها هي تلك التي جاءت باتفاق الطرفين مكتوبة بخط اليد في العقد دون غيرها من شروط مطبوعة وحيث إن الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا يكون ملزماً بعد ذلك بأن يتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ويرد على كل قول أو حجة اثارؤها ما دام في قيام الحقيقة التي أوردتها واطمأن إليها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون على غير أساس.

وحيث إن محكمة الاستئناف وبوصفها كمحكمة موضوع اعتمدت تقرير الخبرة الجاري لدى محكمة الدرجة الأولى الذي وجدته موافقاً للقانون والأصول والذي لم يرد عليه أي مطعن واقعي أو قانوني يؤدي إلى استبعاده فجاء موافقاً لأحكام المادة ٨٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية فلها أن تأخذ بكل ما جاء بتقرير الخبر أو بعضه لاقتناعها بصحة أسبابه التي تضحى عندئذ جزءاً من أسباب حكمها ولا تلتزم بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه، الأمر الذي يجعل هذه الأسباب غير واردة عليه ويقتضى ردها.



لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعاً وتصديق الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها" (39).

وفي ذات السياق جاء في قرار محكمة استئناف اربد ما نصه: "ولما كانت المستأنفة تنازع وتمسك بأن رفع سعر هذه الفائدة وعلى النحو المشار اليه كان ووفق تعليمات البنك المركزي وعقد القرض وان القرض كان قبل صدور تعليمات الشفافية عن البنك المركزي في عام 2016 فان هذه المنازعة والتمسك في غير مكانه ذلك انه من المستقر عليه في اجتهاد محكمة التمييز الموقرة بانه لا يجوز قانوناً تحصيل قيود وحسابات البنوك واعتبارها صحيحة وملزمة للعميل قبل فحصها وتدقيقها من قبل مدقق حسابات قانوني يبين فيه مقدار المبالغ التي قبضها العميل من البنك والمبالغ التي سددها هذا العميل وقيمة العمولات والفوائد ونسبة كل منها وكيفية حسابها وذلك للتحقق من ان حساب هذه الفوائد والعمولات قد جرى وفق شروط العقد واحكام القانون، واما القول بان التزام العميل بشروط العقد وقيود البنك وان العميل ارتضى بهذه العقود التي وقعها مع البنك فان المقصود بذلك هي ان قيود البنك تكون ملزمة له في حالة سلامتها وصحة ما جاء فيها وموافقتها لشروط التعاقد، وفي حالة تحصيلها بعد الطعن بها والطعن بحساب نسبة الفوائد والعمولات فلا تكون قيود البنك ملزمة للعميل بعد ان تبين من قبل الخبير عدم صحة ما جاء فيها ومخالفتها لشروط العقد المبرم مع العميل (المدعي).

كما انه ومن المستقر عليه قانوناً وقضائياً بان الخبرة الفنية وفقاً للمادتين 6/2 و 71 من قانون البنات هي وسائل لأثبات التي ترك المشرع أمر اعتمادها والاخذ بها لمحكمة الموضوع وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها بالمادة 1/34 من القانون ذاته في حال ان تم ذلك وبشكل يتفق واحكام المادتين 83 و 85 من قانون اصول المحاكمات المدنية كما انه من المستقر عليه فقهاً وقضائياً بأن الاصل استحقاق الفوائد الاتفاقية هو اتفاق الدائن مع المدين وفي حال اتفاق الطرفين على سعر معين للفائدة لا يجوز للدائن ان يستقل برفعها من جانبه فقط. وكما اعطى القانون رقم 19 لسنة 1979 المعدل لقانون البنك المركزي وفي المادة 43 منه البنك سلطة اصدار الاوامر في تحديد الحد الادنى والاعلى لمعدلات الفوائد ودون التقييد بأحكام اي تشريع اخر وبمحدود تقدير الفوائد وذلك وفقاً للهيئة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسياسة العامة في الدولة.

ولما كانت دعوى المدعي هي الطعن في صحة ما استوفاه المدعي عليه (المستأنفة) من فوائد وعمولات وباعتبارها زائدة عن الحد القانوني المتفق عليه في عقد القرض الموقع بينهما.

وحيث توصلت الخبرة الفنية ومن تدقيق حسابات البنك والاقساط التي تم دفعها من المدعي وحساب غرامات التأخير وحساب الفوائد بعد تعديل سعرها وكما تم الاشارة اليه في متن هذا القرار وبالتالي توصل الخبير الى ان

الفوائد المحتسبة من قبل المدعى عليه (المستأنف) حتى شهر تشرين الثاني عام 2021 وصلت مبلغ (9398) دينار و 547 فلس.

وحيث ان سلطة البنك المركزي بإصدار القرارات تحديد الحد الأدنى والاعلى لمعدلات الفوائد استناداً الى المادة المذكورة سابقاً لا يعني بأي حال من الاحوال اعتبار ما يصدر عنه من قبيل القواعد المتعلقة بالنظام العام التي تسري بأثر مباشر وفوري على ما يستحقه في ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها ذلك ان الاصل في استحقاق الفوائد هو اتفاق الدائن والمدين وفي حال الاتفاق على سعر معين للفائدة لا يجوز للدائن ان يستقل برفعها ذلك ان اسعار الفائدة الجديدة في حال رفعها تسري على العقود الجديدة المنظمة بعد صورة هذه التعليمات وان العمليات والعقود السابقة على هذه التعليمات فن الفترة تكون لما تم الاتفاق عليه وفق التعاقد. وخلاصة القول ومؤداه بان العقود السابقة على صدور القرارات والتعليمات برفع سعر الفائدة تكون محكومة بالاتفاق الجاري بين الطرفين وخاصة للقوانين التي نشأت في ظلها ولا يضر ذلك ورود شرط في العقد تحويل البنك رخصة رفع سعر الفائدة المتفق عليها دون حاجة لموافقة العميل ولا يستطيع المستأنف في هذه الحالة رفع نسبة الفائدة بإرادته المنفردة، وان نسبة الفائدة المتفق عليها هي النسبة المعمول عليها وهي التي جاءت وليدة لاتفاق الطرفين.

ولما كان تقرير الخبرة الفنية هو موافقاً للقانون والاصول وشاملاً لكافة شرائط ومتطلبات المادة (83 و 85) من قانون اصول المحاكمات المدنية وصالحاً لبناء حكم عليه وان اعتماده من قبل محكمة الدرجة الأولى ليس فيه ما يخالف القانون والاصول وبالتالي يغدو بأن هذين السببين لا يردان على القرار المستأنف ولا ينالان منه مما يتعين ردهما.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (1/188) من قانون اصول المحاكمات المدنية رد الاستئناف موضوعاً وتصديق القرار المستأنف واعادة الاوراق الى مصدرها<sup>(40)</sup>.

### الفرع الثاني: قاعدة عدم رجعية القوانين

إذ يعتبر مبدأ عدم رجعية القوانين من المبادئ العامة التي تتضمنها دساتير الدول، ولهذا فإن رجعية القوانين تلقى معارضة شديدة، وتعتبر استثناء من القواعد القانونية السليمة التي لا تقرر نفاذ القوانين إلا على الحوادث المستقبلية، وأغلب الدول تحرص على تحريم الرجعية في القرارات إلا في أضيق الحدود.

والفقرة (د) من المادة رقم (44) من ذات قانون البنك المركزي الأردني نصت على أن لا يكون لهذه القرارات الصادرة من قبل البنك المركزي أثر رجعي.

إن محكمة التمييز الأردنية ومن خلال قرارها رقم 1208 لسنة 2019 بتاريخ 31-12-2019 قد حكمت لصالح شخص اقترض من أحد البنوك قرض سكني، وقد رفع البنك قيمة الفائدة على هذا القرض عما كانت عليه عند توقيع العقد، وقد جاء في نص القرار: "أن أسعار الفائدة الجديدة في حال رفعها من البنك المركزي تسري على العقود الجديدة فقط، وأن العبرة تكون لما تم الاتفاق عليه عند التعاقد، فلا يستطيع البنك بإرادته المنفردة رفع سعر الفائدة عن المتفق عليه في العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع الفائدة، فإذا اتفق الطرفان على سعر معين للفائدة فلا يجوز أن يستقل الدائن برفعه، إضافةً إلى أن سلطة البنك المركزي في إصدار القرارات لتحديد الحد الأدنى والأعلى للفوائد لا يعني بحال من الأحوال إجازته على الخروج على القواعد العامة. ومؤدى ذلك أن العقود السابقة على صدور قرار البنك المركزي برفع الفائدة تبقى محكومة بالاتفاق الجاري بين الطرفين وخاضعة للقوانين التي نشأت في ظلها ولا يغير من ذلك أن يرد شرطاً بالعقد المبرم بين البنك والعميل على تخويل البنك الدائن رخصة رفع نسبة الفائدة المتفق عليها ودون حاجة لموافقة مجددة من العميل المدين، إذ لا يستطيع البنك الدائن بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة عن النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد في ظل صدور قراراً جديداً من البنك المركزي برفع نسبة الفائدة، وأن نسبة الفائدة المعول عليها هي تلك التي جاءت باتفاق الطرفين مكتوبة بخط اليد في العقد دون غيرها من شروط مطبوعة.

وكذلك جاء في قرار محكمته التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم 8946 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 2023/6/15 حول رفع سعر الفوائد البنكية حيث تم تأييد قرار محكمته الاستئناف في عدم جواز المطالبة بالزيادة على نسبه الفائدة و تثبيت القرض وبذلك فأن محكمته التمييز رسخت مبدأ عدم جواز رفع الفوائد بالإرادة المنفردة للبنك.

## المطلب الثاني

أحقية البنك برفع اسعار الفوائد على العقود القديمة دون الرجوع للمقترض

وبالمقابل فيمكن إن تحتج البنوك على رفع أسعار الفائدة بالحجج الآتية:

### الفرع الأول: (قاعدة العقد شريعة المتعاقدين)

إذ يعد مبدأ العقد شريعة المتعاقدين من أهم المبادئ القانونية وخاصة في مجال القانون المدني إذ أصبح مبدأ ثابت ومستقر وذات مفهوم ثابت ودقيق في مجال نظرية العقد وهو يشير إلى أن الأصل في العقد متى نشأ صحيحاً طبقاً للقانون التزم المتعاقدان به وخضعا له كما يخضعان للقانون (42).

فالعقود المبرمة بين البنوك والعملاء تتضمن بنداً يسمح للبنوك برفع مقدار الفائدة تبعاً لقرارات البنك المركزي برفعها، وأن توقيع العميل على هذا العقد تعني موافقته على هذا البند والعقد شريعة المتعاقدين.

## الفرع الثاني: قاعدة (الغرم بالغرم).

ومعنى هذه القاعدة أن من ينال نفع شيء يجب إن يتحمل ضرره فالمضرة بمقابلة المنفعة ولذا قيل بأن الغرم مجبور بالغرم<sup>(41)</sup>.

أنه في حال قرر البنك المركزي تخفيض قيمة الفائدة على القروض فإن ذلك يسري على العقود القديمة والجديدة للمقترضين من قبل البنوك وحينها لن نسمع احتجاجاً على تخفيض قيمة الفائدة إذ على البنوك الالتزام بهذا القرار، وفي حالة عدم قيام أي بنك بتخفيض قيمة الفائدة فإن ذلك مدعاة لاحتجاج العملاء على البنك الذي لم يقم بتخفيض قيمة الفائدة.

إذ جاء في قرار لمحكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية: "وتجد محكمتنا من استعراض المادة السابعة من عقد القرض موضوع الدعوى والذي لم تناقشه محكمة الاستئناف ولم تستخلص واقعة الدعوى وفقاً للثابت لها منها إذ إن دلالتها ما يلي:

إن للبنك الحق برفع نسبة الفائدة و/أو العمولة في أي وقت بعد توقيع هذا العقد وحسب متوسط سعر تكلفة الأموال لديه (البنك) دون أن يكون للمقترض أو الكفيل الاعتراض على ذلك.

للبنك الحق في رفع نسبة الفائدة والعمولة على ضوء التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني برفع سعر الحد الأدنى للفائدة على الحسابات المدينة و/أو رفع الحد الأقصى للعمولة على حساب القرض و/أو زيادة نسبة الحد الأدنى للفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع.

وللبنك الحق باحتساب فوائد وعمولة تأخير حسب التعليمات الإدارية على المبلغ المستحق والمتأخر الدفع من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام دون الحاجة إلى إشعار المقترض.

وطالما أن العلاقة بين الفريقين علاقة عقدية ويحكمها عقد القرض المبرم بينهما وحيث إن المادة السابعة من عقد القرض المشار إليها أعلاه تناولت مفردات ودلالات تختلف كل منها عن الأخرى.

وحيث إن محكمة الاستئناف تناولت بالبحث تعليمات البنك المركزي على وجه العموم بما في ذلك التعليمات والأوامر التي سيصدرها في المستقبل وعالجت الدعوى بمقتضاها عند قولها (... كما أن المدعى عليه لا يملك بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة على النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع نسبة الفائدة...) وأنها لم تشر إلى تفصيلات تلك التعليمات والأوامر التي يصدرها في الحاضر

(41) الزعي، محمد يونس فالج (2005)، القواعد الفقهية المختصة بمقومات الحكم القضائي وتطبيقاتها في القضاء الشرعي الأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ص192.



والمستقبل للبنوك والتي يحدد فيها الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء الأمر الذي كان يتعين عليها (فعله) إذ لا تملك القضاء بتعليمات وأوامر مستقبلية بيان تفاصيل التعليمات والأوامر النافذة أثناء فترة سريان مدة عقد القرض موضوع هذه الدعوى لتتناولها بالبحث وبيان تاريخ نفاذها، مع الأخذ بعين الاعتبار دلالة ما ورد في المادة (7) من العقد ذاته بهذا الخصوص، وذلك بعد بيان أي من مفردات هذه المادة ينطبق على واقعة الدعوى لا سيما وأن التعليمات والأوامر التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (43 و 44) من قانون البنك المركزي الأردني تنطبق على جميع أنواع المعاملات التي تشملها تلك التعليمات والأوامر حسب المواعيد المقررة لها فيها.

وحيث لم تراعى محكمة الاستئناف ذلك الأمر الذي يحول دون تمكين محكمتنا من بسط رقابتها عليه مما يجعل هذا السبب يرد على الحكم المطعون فيه مما يستوجب نقضه.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة للرد على باقي أسباب الطعن وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني<sup>(42)</sup>.

ونرى أنه ليس من حق البنوك رفع نسب الفائدة على العقود القديمة للمقترضين فالأصل في القرارات عدم سريانها بأثر رجعي، كما أن غالب المقترضين لا يتم تنبيههم على هذه النقطة في عقود البنك حتى وإن وجدت فمن النادر القيام بقراءة بنود العقود من قبل البنوك للمقترضين بالإضافة لرداءة الصياغة وصغر الخط الذي يمنع الكثيرين من قراءة بنود العقد. ولكل ما سبق فأنا نرى بأن مثل هذا الشرط وهو التغير في سعر الفائدة يجب إن يكون مكتوباً بخط اليد وموقعاً من قبل المقترض لكي يتم اعتماده والاحتجاج به. وبذلك لا بد من وجود نظام قانوني يعالج إليه زياده سعر الفائدة والاسس التي تقوم عليها ضمن اطار حمايه للمقترض وما يضمن تحقيق مصالح طرفي عقد القرض والاقتصاد الوطني من خلال نص واضح و صريح وموافقه البنك المركزي.

الخاتمة

أولاً: النتائج

1. عدم وجود مفهوم محدد ودقيق لسعر الفائدة، والأسباب المؤدية الى تغييره.
2. تعددت النظريات الفقهية المتعلقة بسعر الفائدة وتبريرها النقدي
3. من حيث الالتزامات التعاقدية البنكية مع المستهلك المالي لا يستطيع البنك الدائن بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة عن النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع نسبة الفائدة

(42) تمييز حقوق 3425 لسنة 2021 تاريخ 30-12-2021. موقع قراارك. <https://qarark.com>

4. لم ينظم البنك المركزي تعديل سعر الفائدة بطريقة صحيحة ولم يحدد سياسة واضحة لذلك مع الإقرار بوجود نقص في قانون البنك المركزي بما يخص تعديل الفائدة وهذا يمكن ان يضر بالمقترض.
5. سلطة البنك المركزي في إصدار الأوامر والقرارات بتحديد الحد الأعلى والأدنى لمعدلات الفوائد لا تعني بحال من الأحوال اعتبار ما يصدره من قبيل القواعد المتعلقة بالنظام العام التي تسري بأثر مباشر على ما يستحق في ظلها من فوائد العقود السابقة
5. القرار القضائي يمنع تغول البنوك على المقترضين، إذ إنه يفترض على البنوك الالتزام بقرار المحكمة وتطبيقه وعدم رفع أسعار الفائدة على القروض خلال فترة سريان أي منها.
5. قرارات محكمة التمييز الأردنية جاءت متخبطة ولم تكن حاسمة في بيان أن أحقية البنك في رفع سعر الفائدة من عدمه عند إصدارها قرارات ترفض هذا الحق.

#### ثانياً: التوصيات:

1. نتمنى ومن خلال البحث من المشرع الأردني بالنص بشكل واضح وصريح في قانون البنك المركزي أو في قانون البنوك على احقية البنك في رفع سعر الفائدة من عدمه بشكل أكثر وضوحاً ولتلافي اللبس الحاصل في قرارات محكمة التمييز الأردنية في هذا الشأن.
2. يتعين على البنوك المركزية أن تثابر في سعيها لتخفيض التضخم إلى مستواه المستهدف وتجنب انفلات التوقعات التضخمية الذي قد يضر بمصداقيتها. وسيكون من الضروري مراعاة الإفصاح الواضح عما تصدره من قرارات السياسة النقدية، والالتزام باستقرار الأسعار، والحاجة إلى مزيد من التقدم في تشديد السياسة النقدية، من أجل الحفاظ على المصدقية وتجنب تقلب الأسواق.
3. ضرورة وضع حد لرفع أسعار الفائدة على القروض الجديدة، كي تكون بالجانب الآمن إذا ما تغيرت الكلف عليها مستقبلاً.
- نتمنى من المشرع الأردني بالتأكيد على عدم احقية البنك برفع سعر الفائدة من تلقاء ذاته واعطاء القاضي السلطة في ذلك كما هو معمول به في القانون الأمريكي.

#### المصادر والمراجع

##### أولاً: الكتب

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، (2010)، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- أبو الفتوح، أحمد (1998)، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- الأمين، عبد الوهاب (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة عمان الاهلية، عمان، الأردن.

- البرماوي، راشد (1971)، الموسوعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- البكري، انس، والصابي، وليد (2002)، الأسواق المالية، دار المستقبل، عمان، الأردن.
- خلف، فليح (2006)، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل (1990)، النقود والبنوك، جامعة بغداد، العراق.
- ربيع، رجاء (2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الزيادين، جميل (1999)، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد القادر، متولي (2010)، اقتصاديات انقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عمر، حسين، (1992)، الموسوعة الاقتصادية، ط4، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر.
- عناية، غازي حسين (1996)، التضخم المالي، ط2، دار شهاب للنشر، الجزائر.
- عيد، عادل عبد الفضيل (2011)، نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر.
- كراجة، عبد الحليم وآخرون (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مصطفى، احمد فريد (2009)، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم (2003)، النقود واعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
- ثانياً: الرسائل والابحاث المنشورة**
- بلعزوز، بن علي (2004)، أثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- د. زكي، محمود جمال الدين، العقود املسماة، دار الكتاب العربي، مصر. 1953.
- الزعي، محمد يونس فالخ (2005)، القواعد الفقهية المختصة بمقومات الحكم القضائي وتطبيقاتها في القضاء الشرعي الأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ص192.
- السنهوري- عبد الرزاق - الوسيط في شرح القانون املدني - الجزء الخامس
- عبدالله، فاطمه (2020). بطلان العقد لاختلال التوازن المحف كأثر لعدم تكافؤ المتعاقدين (نظره في القانون الامريكي ودعوه للإقرار في القانون المصري) ، بحث منشور في مجله البحوث الفقهية والقانونية، العدد التاسع والثلاثون، القاهرة.
- خوالدة - احمد مفلح عبدالله - ٢٠٠٧ - شرط الاعفاء من المسؤولية العقدية -دراسة مقارنة بين القانون المدني الأردني والمصري - كلية الدراسات القانونية العليا- جامعة عمان العربية للدراسات العليا - رسالة دكتوراه

عجولي، خالد (2009)، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الازمة المالية الراهنة، بحث منشور، جامعة فرحات عباس، الجزائر.  
مرسي باشا، محمد كامل، العقود الملسماة، منشأة المعارف - الاسكندرية، 2005  
الفرحان، أسامة (2002)، محددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

#### ثالثاً: القرارات

قرار محكمة التمييز الأردنية رقم 2019 / 1208 رقم الصادر بتاريخ 2019/ 12/31 موقع قرارك.  
محكمه التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم 8946 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 2023/6/15. موقع قرارك.  
تميز حقوق رقم 6153 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 27-10-2022 موقع قرارك.  
تميز حقوق رقم 3425 لسنة 2021 تاريخ 30-12-2021. موقع قرارك. [/https://qarark.com](https://qarark.com)  
قرار محكمة استئناف اريد رقم 2022/1877 والصادر بتاريخ 26-9-2022، موقع قرارك.

#### رابعاً: المواد والقوانين

قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته.  
قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته.  
المادة رقم (43) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 م وتعديلاته.